

جامعة ميد أوشن
كلية الإدارة
قسم / إدارة المخاطر

عنوان البحث

دور إدارة المخاطر في تقليل الحوادث الصناعية وتحسين
استمرارية الإنتاج:
دراسة تطبيقية على المنشآت الصناعية في منطقة حائل

إعداد الطالبة:

زينب عبد الله الشمري

إشراف:

الدكتور فايز علي جراد

العام الدراسي:

2026

فهرس المحتويات

٣	المقدمة
٥	مشكلة الدراسة
٧	أهمية الدراسة
٩	أهداف الدراسة
١٠	تساؤلات الدراسة
١١	فروض الدراسة
١٣	الدراسات السابقة
١٥	الفجوة البحثية
١٦	المنطلقات النظرية للدراسة
١٩	المنهجية وطرق البحث
٢٢	مجتمع وعينة الدراسة
٢٣	أدوات الدراسة
٢٥	أساليب التحليل الإحصائي
٢٧	حدود الدراسة
٢٩	المراجع

المقدمة

يُعتبر القطاع الصناعي أحد الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم، حيث يسهم بشكل كبير في زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل. ومع التطور المتسارع في التقنيات الصناعية وتوسع الأنشطة الإنتاجية، أصبحت المنشآت الصناعية تعتمد على أنظمة تشغيل معقدة تتضمن استخدام الآلات الثقيلة والمواد الكيميائية والعمليات الصناعية المتقدمة. وعلى الرغم من الفوائد الاقتصادية الكبيرة التي يحققها النشاط الصناعي، إلا أنه يرتبط أيضاً بوجود العديد من المخاطر التي قد تؤثر على سلامة العاملين وكفاءة العمليات الإنتاجية واستمرارية العمل داخل المنشآت الصناعية.

وتعد الحوادث الصناعية من أهم المشكلات التي تواجه المؤسسات الصناعية، ومن خلال العمل في بيئة صناعية، نلاحظ أن أكثر المخاطر التي تتكرر بشكل يومي، مثل الانزلاقات بسبب الارضيات الرطبة، أو تعطل بعض الأجهزة والحساسات. هذه الأمور قد تبدو بسيطة لكنها تسبب حوادث صناعية وتؤثر على العاملين وعلى سير العمل داخل المنشأة.

وفي هذا السياق، برز مفهوم إدارة المخاطر كأحد المفاهيم الإدارية الحديثة التي تهدف إلى مساعدة المؤسسات على تحديد وتحليل وتقييم المخاطر المحتمل وقوعها ووضع الإجراءات المناسبة للتقليل من الآثار السلبية. وتشمل إدارة المخاطر مجموعة من العمليات المنظمة التي تبدأ بتحديد المخاطر المحتملة داخل بيئة العمل، ثم تحليلها وتقييم مستوى خطورتها، وصولاً إلى وضع استراتيجيات مناسبة للسيطرة عليها والحد من تأثيرها على المنظمة. ومن خلال تطبيق إدارة المخاطر بشكل فعال يمكن للمؤسسات الصناعية أن تقلل من احتمالية وقوع الحوادث الصناعية وتحسن مستوى السلامة المهنية داخل بيئة العمل.

كما أن إدارة المخاطر تقوم في تعزيز قدرة المؤسسات الصناعية على تحقيق الاستمرارية في عملياتها الإنتاجية، حيث إن الحوادث الصناعية غالباً ما تؤدي إلى توقف العمليات الإنتاجية أو تعطيل بعض الأنشطة التشغيلية داخل المنشأة، مما ينعكس سلباً على الإنتاجية والأداء العام للمؤسسة. ولذلك فإن تطبيق أنظمة فعالة لإدارة المخاطر يساعد المؤسسات على الاستعداد لمواجهة المخاطر المحتملة والتقليل من تأثيرها على سير العمل، الأمر الذي يسهم في تحسين استمرارية الإنتاج وتحقيق الاستقرار التشغيلي داخل المنشآت الصناعية.

كما تولي الجهات التنظيمية في المملكة اهتماماً كبيراً بموضوع السلامة المهنية وإدارة المخاطر داخل بيئة العمل، حيث يتم وضع العديد من الأنظمة والتشريعات التي تهدف إلى حماية العاملين والحد من المخاطر المهنية داخل المنشآت الصناعية. ومع ذلك، فإن بعض المنشآت الصناعية قد تواجه تحديات في تطبيق أنظمة إدارة المخاطر بشكل فعال، سواء بسبب نقص الوعي بأهمية إدارة المخاطر أو ضعف التدريب على إجراءات السلامة المهنية أو عدم وجود نظام متكامل لتقييم المخاطر داخل بيئة العمل.

ومن هنا تبرز أهمية دراسة دور إدارة المخاطر في تقليل الحوادث الصناعية وتحسين استمرارية الإنتاج داخل المنشآت الصناعية في منطقة حائل، حيث تعد المنطقة من المناطق التي تشهد نمواً في الأنشطة الصناعية في المملكة العربية السعودية. وتسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تطبيق إدارة المخاطر ومستوى الحوادث الصناعية داخل بيئة العمل الصناعية

في منشآت منطقة حائل، إضافة إلى دراسة تأثير إدارة المخاطر على استمرارية العمليات الإنتاجية داخل هذه المنشآت

وتتمثل أهمية هذه الدراسة في أنها تسعى إلى تقديم فهم أعمق للدور الذي يمكن أن تؤديه إدارة المخاطر في تقليل الحوادث الصناعية وتحقيق الاستقرار التشغيلي داخل المنشآت الصناعية. كما يمكن أن تسهم نتائج هذه الدراسة في تقديم مجموعة من التوصيات التي تساعد المؤسسات الصناعية على تطوير أنظمة إدارة المخاطر لديها وتعزيز ثقافة السلامة المهنية داخل بيئة العمل الصناعية، الأمر الذي يسهم في تحقيق بيئة عمل أكثر أماناً واستدامة وتحسين مستوى الإنتاج داخل المؤسسات الصناعية.

وبناءً على ما سبق، فإن هذه الدراسة تسعى إلى تناول موضوع دور إدارة المخاطر في تقليل الحوادث الصناعية وتحسين استمرارية الإنتاج في المنشآت الصناعية في المملكة العربية السعودية في منطقة حائل، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين تطبيق إدارة المخاطر ومستوى السلامة المهنية داخل بيئة العمل الصناعية، إضافة إلى دراسة تأثير ذلك على استمرارية العمليات الإنتاجية داخل المنشآت الصناعية.

مشكلة الدراسة

يعد القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الإنتاجية في مختلف دول العالم، حيث تعتمد العديد من الدول على الصناعات المختلفة لدعم اقتصادها الوطني وتحقيق النمو المستدام. ومع التطور الصناعي والتكنولوجي المتسارع، أصبحت العمليات الإنتاجية في المنشآت الصناعية أكثر تعقيداً، حيث تعتمد على استخدام الآلات المتقدمة والتقنيات الحديثة والمواد الصناعية المختلفة. وعلى الرغم من الفوائد الكبيرة التي تحققها هذه المنشآت من حيث زيادة الإنتاج وتحقيق العائد الاقتصادي، إلا أن بيئة العمل الصناعية قد تتعرض على العديد من المخاطر التي قد تهدد سلامة العاملين وتؤثر على استمرارية العمليات الإنتاجية.

وتعد الحوادث الصناعية من أبرز المشكلات التي تواجه المؤسسات الصناعية في مختلف دول العالم، حيث تشير تقارير منظمة العمل الدولية (ILO) إلى أن ملايين الحوادث المهنية تقع سنوياً في بيئات العمل المختلفة، ويشكل القطاع الصناعي نسبة كبيرة من هذه الحوادث نظراً لطبيعة العمل الذي يتطلب استخدام المعدات الثقيلة والمواد الكيميائية والعمليات الصناعية المعقدة. كما تؤدي هذه الحوادث في كثير من الأحيان إلى خسائر بشرية ومادية كبيرة، إضافة إلى تأثيرها السلبي على استمرارية الإنتاج داخل المؤسسات الصناعية.

ولا تقتصر آثار الحوادث الصناعية على إصابة العاملين أو تعرضهم للمخاطر الصحية فقط، بل تشمل على تعطّل العمليات الإنتاجية وتوقف خطوط الإنتاج لفترات زمنية مختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض مستوى الإنتاجية وزيادة التكاليف التشغيلية داخل المنشآت الصناعية. كما قد تؤدي الحوادث الصناعية إلى إلحاق الضرر بالمعدات والآلات المستخدمة في العمليات الإنتاجية، مما يتطلب عمليات إصلاح أو استبدال قد تكلف المؤسسة مبالغ مالية كبيرة. إضافة إلى ذلك، قد تؤثر هذه الحوادث على سمعة المؤسسة ومستوى ثقة العاملين بها، مما ينعكس سلباً على بيئة العمل داخل المنشأة.

وفي هذا السياق، برزت إدارة المخاطر كأحد الأساليب الإدارية الحديثة التي تهدف إلى مساعدة المؤسسات على التعرف على المخاطر المحتملة التي قد تواجهها قبل وقوعها، وتحليلها وتقييمها ووضع الإجراءات المناسبة للحد من آثارها السلبية. وتشمل إدارة المخاطر مجموعة من العمليات المنظمة التي تبدأ بتحديد مصادر الخطر داخل بيئة العمل، ثم تحليل هذه المخاطر وتقييم مستوى تأثيرها، وصولاً إلى وضع الخطط الوقائية والإجراءات المناسبة للسيطرة عليها وتقليل احتمالية وقوع الحوادث الصناعية.

وتشير العديد من الدراسات في مجال السلامة المهنية وإدارة المخاطر إلى أن نسبة كبيرة من الحوادث الصناعية يمكن تجنبها في حال تطبيق أنظمة فعالة لإدارة المخاطر داخل المؤسسات الصناعية. حيث إن وجود نظام متكامل لإدارة المخاطر يساهم في تحسين مستوى السلامة المهنية داخل بيئة العمل، كما يساعد المؤسسات على الاستعداد لمواجهة المخاطر المحتملة والتعامل معها بشكل منهجي يحد من آثارها السلبية على العمليات التشغيلية.

وعلى الرغم من تزايد الاهتمام بتطبيق إدارة المخاطر في المؤسسات الصناعية، إلا أن بعض المنشآت لا تزال تواجه تحديات تتعلق بضعف تطبيق هذه الأنظمة أو عدم تكاملها مع العمليات التشغيلية داخل المؤسسة. وقد يعود ذلك إلى عدة أسباب من بينها نقص الوعي بأهمية إدارة

المخاطر، أو ضعف التدريب على إجراءات السلامة المهنية، أو عدم وجود آليات واضحة لتقييم المخاطر داخل بيئة العمل. كما أن بعض المؤسسات قد تركز بشكل كبير على تحقيق الإنتاجية وزيادة الإنتاج دون إعطاء الاهتمام الكافي لإدارة المخاطر المهنية، الأمر الذي قد يزيد من احتمالية وقوع الحوادث الصناعية.

يشهد القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية تحديداً منطقة حائل توسعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة في ظل التوجهات الاقتصادية التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل الوطني وتعزيز دور القطاع الصناعي في دعم التنمية الاقتصادية، وذلك في إطار رؤية المملكة 2030. وقد أدى هذا التوسع الصناعي إلى زيادة عدد المنشآت الصناعية وتنوع الأنشطة الإنتاجية، الأمر الذي أدى بدوره إلى زيادة الحاجة إلى تطبيق أنظمة فعالة لإدارة المخاطر داخل بيئة العمل الصناعية. ومع ذلك، فإن بعض المنشآت الصناعية قد تواجه صعوبات في تطبيق ممارسات إدارة المخاطر بشكل فعال، مما قد يؤدي إلى وقوع بعض الحوادث الصناعية التي تؤثر على سلامة العاملين وكفاءة العمليات الإنتاجية.

ومن هنا تظهر الفجوة بين الواقع الحالي والمنتظر، حيث يتمثل الواقع في استمرار وقوع بعض الحوادث الصناعية داخل المنشآت الصناعية نتيجة ضعف تطبيق أنظمة إدارة المخاطر أو عدم تكاملها مع العمليات التشغيلية، في حين يتمثل الوضع المنتظر في وجود أنظمة متكاملة لإدارة المخاطر داخل المؤسسات الصناعية تساعد في تقليل الحوادث الصناعية وتعزيز استمرارية الإنتاج وتحقيق بيئة عمل آمنة للعاملين.

وانطلاقاً من هذه الفجوة، تبرز الحاجة إلى دراسة دور إدارة المخاطر في تقليل الحوادث الصناعية وتحسين استمرارية الإنتاج داخل المنشآت الصناعية في المملكة العربية السعودية منطقة حائل، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين تطبيق إدارة المخاطر ومستوى الحوادث الصناعية وتأثير ذلك على استمرارية العمليات الإنتاجية داخل المنشآت الصناعية.

وبناءً على ما سبق، تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما دور إدارة المخاطر في تقليل الحوادث الصناعية وتحسين استمرارية الإنتاج في المنشآت الصناعية في منطقة حائل؟

وينفرد عن هذا السؤال الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية، وهي:

1. ما مستوى تطبيق إدارة المخاطر في المنشآت الصناعية في منطقة حائل؟
2. ما أبرز المخاطر الصناعية التي تواجه العاملين في المنشآت الصناعية؟
3. ما مدى تأثير تطبيق إدارة المخاطر في تقليل الحوادث الصناعية داخل المنشآت الصناعية؟
4. ما العلاقة بين إدارة المخاطر واستمرارية الإنتاج في المنشآت الصناعية؟
5. ما الإجراءات التي يمكن أن تساعد في تعزيز تطبيق إدارة المخاطر داخل المنشآت الصناعية في منطقة حائل؟

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تتناوله، والمتمثل في دور إدارة المخاطر في تقليل الحوادث الصناعية وتحسين استمرارية الإنتاج في المنشآت الصناعية في المملكة العربية السعودية بمنطقة حائل. ويعد موضوع إدارة المخاطر من الموضوعات الحديثة نسبياً في مجال الإدارة والسلامة المهنية، حيث أصبح يحظى باهتمام متزايد من قبل الباحثين والممارسين في القطاع الصناعي، وذلك لما له من دور مهم في حماية العاملين وتقليل الخسائر المادية والبشرية وتحسين كفاءة العمليات الإنتاجية داخل المؤسسات. كما أن التطور الصناعي والتكنولوجي المتسارع أدى إلى زيادة تعقيد العمليات الصناعية، الأمر الذي جعل من الضروري اعتماد أساليب علمية ومنهجية لإدارة المخاطر داخل بيئة العمل الصناعية.

وتبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تسعى إلى تسليط الضوء على العلاقة بين إدارة المخاطر والحوادث الصناعية واستمرارية الإنتاج داخل المنشآت الصناعية، حيث إن الحوادث الصناعية لا تؤثر فقط على سلامة العاملين، بل تمتد آثارها لتشمل الجوانب التشغيلية والإنتاجية والاقتصادية للمؤسسة. ولذلك فإن فهم دور إدارة المخاطر في التعامل مع هذه التحديات يعد أمراً ضرورياً لتعزيز بيئة العمل الآمنة وتحسين الأداء التشغيلي داخل المؤسسات الصناعية.

وتتمثل أهمية الدراسة في جانبين رئيسيين هما الأهمية العلمية والأهمية التطبيقية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: الأهمية العلمية

تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في إسهامها في إثراء المعرفة العلمية في مجال إدارة المخاطر والسلامة المهنية داخل المنشآت الصناعية، حيث تسعى الدراسة إلى توضيح الدور الذي يمكن أن تؤديه إدارة المخاطر في الحد من الحوادث الصناعية وتعزيز استمرارية العمليات الإنتاجية داخل المؤسسات الصناعية. كما أن هذه الدراسة تساهم في تعزيز الفهم النظري للعلاقة بين إدارة المخاطر ومستوى السلامة المهنية داخل بيئة العمل الصناعية، وهو ما يساعد على تطوير المفاهيم والنماذج النظرية المرتبطة بإدارة المخاطر في القطاع الصناعي.

كما تساهم هذه الدراسة في سد فجوة في الأدبيات العلمية المتعلقة بدراسة العلاقة بين إدارة المخاطر والحوادث الصناعية واستمرارية الإنتاج في المنشآت الصناعية في المملكة العربية السعودية بمنطقة حائل. فعلى الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تناولت موضوع السلامة المهنية أو إدارة المخاطر بشكل منفصل، إلا أن الدراسات التي تناولت العلاقة بين هذه المتغيرات في السياق الصناعي السعودي لا تزال محدودة نسبياً، الأمر الذي يبرز أهمية إجراء دراسات علمية تساهم في توضيح هذه العلاقة وتحليل تأثيرها على أداء المنشآت الصناعية.

إضافة إلى ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم إطار نظري متكامل يوضح العلاقة بين إدارة المخاطر وتقليل الحوادث الصناعية وتحسين استمرارية الإنتاج داخل المنشآت الصناعية. ويشمل هذا الإطار النظري مجموعة من المفاهيم والنظريات المرتبطة بإدارة المخاطر

والسلامة المهنية واستمرارية الأعمال، مما يساعد على تقديم تصور علمي متكامل يمكن الاستفادة منه في فهم طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات داخل بيئة العمل الصناعية.

كما يمكن أن تسهم نتائج هذه الدراسة في دعم الدراسات المستقبلية في مجال إدارة المخاطر والسلامة المهنية، حيث توفر هذه الدراسة قاعدة معرفية يمكن للباحثين الاعتماد عليها في إجراء دراسات أخرى تتناول موضوع إدارة المخاطر في قطاعات مختلفة أو في بيئات تنظيمية متنوعة.

ثانياً: الأهمية التطبيقية

تتمثل الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة في إمكانية الاستفادة من نتائجها في تطوير الممارسات الإدارية المتعلقة بإدارة المخاطر داخل المنشآت الصناعية. حيث يمكن أن تسهم نتائج الدراسة في تقديم مجموعة من التوصيات العملية التي تساعد المؤسسات الصناعية على تحسين أنظمة إدارة المخاطر لديها، وتعزيز إجراءات السلامة المهنية داخل بيئة العمل، بما يسهم في تقليل الحوادث الصناعية وتحسين استمرارية الإنتاج داخل المنشآت الصناعية.

كما يمكن أن تساعد نتائج هذه الدراسة صانعي السياسات والجهات التنظيمية في تطوير السياسات والأنظمة المتعلقة بالسلامة المهنية وإدارة المخاطر داخل القطاع الصناعي في منطقة حائل. حيث إن فهم العلاقة بين إدارة المخاطر والحوادث الصناعية واستمرارية الإنتاج يمكن أن يسهم في وضع سياسات وإجراءات أكثر فعالية تهدف إلى تعزيز مستوى السلامة داخل المنشآت الصناعية وتقليل المخاطر المهنية التي قد يتعرض لها العاملون.

إضافة إلى ذلك، يمكن أن تسهم هذه الدراسة في تطوير أدوات قياس وتقييم تساعد المؤسسات الصناعية على تقييم مستوى تطبيق إدارة المخاطر داخل بيئة العمل. حيث يمكن الاستفادة من نتائج الدراسة في تصميم أدوات أو نماذج تقييم تساعد المؤسسات على قياس مستوى المخاطر الصناعية وتحديد نقاط الضعف في أنظمة السلامة المهنية، مما يسهم في تحسين آليات إدارة المخاطر داخل المؤسسات الصناعية.

كما أن تطبيق نتائج هذه الدراسة يمكن أن يسهم في تعزيز ثقافة السلامة المهنية داخل المؤسسات الصناعية، حيث إن زيادة الوعي بأهمية إدارة المخاطر يمكن أن تساعد العاملين والإدارات المختلفة داخل المؤسسة على تبني ممارسات أكثر أماناً في بيئة العمل، الأمر الذي يسهم في تقليل الحوادث الصناعية وتحسين كفاءة العمليات الإنتاجية داخل المنشآت الصناعية.

وبناءً على ما سبق، فإن هذه الدراسة تكتسب أهمية علمية وتطبيقية كبيرة، حيث تسعى إلى تقديم فهم علمي متكامل لدور إدارة المخاطر في تقليل الحوادث الصناعية وتحسين استمرارية الإنتاج في المنشآت الصناعية في منطقة حائل، إضافة إلى تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تطوير الممارسات الإدارية المتعلقة بإدارة المخاطر وتعزيز مستوى السلامة المهنية داخل بيئة العمل الصناعية.

اهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور إدارة المخاطر في تقليل الحوادث الصناعية وتحسين استمرارية الإنتاج في المنشآت الصناعية بمنطقة حائل، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين تطبيق ممارسات إدارة المخاطر ومستوى السلامة المهنية داخل بيئة العمل الصناعية. كما تسعى الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير إدارة المخاطر في الحد من المخاطر المهنية التي قد تواجه العاملين في المنشآت الصناعية، إضافة إلى دراسة دورها في تعزيز كفاءة العمليات الإنتاجية وتحقيق الاستقرار التشغيلي داخل المؤسسات الصناعية.

الهدف العام:

تحليل دور إدارة المخاطر في تقليل الحوادث الصناعية وتحسين استمرارية الإنتاج في المنشآت الصناعية في منطقة حائل.

الأهداف الخاصة:

1. التعرف على مفهوم إدارة المخاطر وأهميتها في المنشآت الصناعية.
2. تحديد أبرز المخاطر الصناعية التي تواجه العاملين داخل بيئة العمل في المنشآت الصناعية.
3. دراسة مستوى تطبيق إدارة المخاطر في المنشآت الصناعية في منطقة حائل.
4. تحليل العلاقة بين تطبيق إدارة المخاطر وتقليل الحوادث الصناعية داخل المنشآت الصناعية.
5. قياس تأثير إدارة المخاطر في تعزيز استمرارية العمليات الإنتاجية داخل المنشآت الصناعية.
6. التعرف على التحديات والعوائق التي قد تواجه المنشآت الصناعية في تطبيق أنظمة إدارة المخاطر.
7. تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساعد المؤسسات الصناعية على تطوير أنظمة إدارة المخاطر وتعزيز مستوى السلامة المهنية داخل بيئة العمل.

تساؤلات الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات التي تتعلق بدور إدارة المخاطر في تقليل الحوادث الصناعية وتحسين استمرارية الإنتاج في المنشآت الصناعية في المملكة العربية السعودية بمنطقة حائل. وتتمثل هذه التساؤلات فيما يلي:

السؤال الرئيسي:

ما دور إدارة المخاطر في تقليل الحوادث الصناعية وتحسين استمرارية الإنتاج في المنشآت الصناعية في منطقة حائل؟

التساؤلات الفرعية:

1. ما مفهوم إدارة المخاطر وأهميتها في المنشآت الصناعية؟
2. ما أبرز المخاطر الصناعية التي قد تواجه العاملين داخل بيئة العمل في المنشآت الصناعية؟
3. ما مستوى تطبيق إدارة المخاطر في المنشآت الصناعية في منطقة حائل؟
4. كيف يسهم تطبيق إدارة المخاطر في تقليل الحوادث الصناعية داخل المنشآت الصناعية؟
5. ما العلاقة بين تطبيق إدارة المخاطر واستمرارية الإنتاج في المنشآت الصناعية؟
6. ما أبرز التحديات أو العوائق التي تواجه المنشآت الصناعية عند تطبيق أنظمة إدارة المخاطر؟
7. ما الإجراءات أو الممارسات التي يمكن أن تساعد المنشآت الصناعية على تعزيز تطبيق إدارة المخاطر وتحسين مستوى السلامة المهنية داخل بيئة العمل؟

فروض الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات التي تهدف إلى اختبار العلاقة بين إدارة المخاطر والحوادث الصناعية واستمرارية الإنتاج في المنشآت الصناعية في المملكة العربية السعودية بمنطقة حائل. وتتم صياغة هذه الفرضيات بطريقة قابلة للاختبار الإحصائي، وذلك من أجل تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة والتأكد من وجود تأثير ذي دلالة إحصائية بينها.

الفرضية الرئيسية:

H0: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق إدارة المخاطر على تقليل الحوادث الصناعية وتحسين استمرارية الإنتاج في المنشآت الصناعية في منطقة حائل.

H1: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق إدارة المخاطر على تقليل الحوادث الصناعية وتحسين استمرارية الإنتاج في المنشآت الصناعية في منطقة حائل.

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الفرعية الأولى

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق إدارة المخاطر وتقليل الحوادث الصناعية في المنشآت الصناعية.

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق إدارة المخاطر وتقليل الحوادث الصناعية في المنشآت الصناعية.

الفرضية الفرعية الثانية

H0: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق إدارة المخاطر على مستوى السلامة المهنية داخل المنشآت الصناعية.

H1: يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتطبيق إدارة المخاطر على مستوى السلامة المهنية داخل المنشآت الصناعية.

الفرضية الفرعية الثالثة

H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر واستمرارية الإنتاج في المنشآت الصناعية.

H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة المخاطر واستمرارية الإنتاج في المنشآت الصناعية.

الفرضية الفرعية الرابعة

H0: لا يؤثر تطبيق إدارة المخاطر على تقليل المخاطر التشغيلية داخل المنشآت الصناعية.

H1: يؤثر تطبيق إدارة المخاطر بشكل إيجابي على تقليل المخاطر التشغيلية داخل المنشآت الصناعية.

الدراسات السابقة

تُعد الدراسات السابقة من أهم أجزاء البحث العلمي، حيث تساعد في توضيح الجهود البحثية التي تناولت موضوع الدراسة، كما تساعد في فهم أبعاد المشكلة البحثية وتحديد الفجوات العلمية التي يسعى البحث الحالي إلى معالجتها. وفيما يلي عرض وتحليل لعدد من الدراسات التي تناولت موضوع إدارة المخاطر والسلامة المهنية والحوادث الصناعية في المؤسسات الصناعية.

أشارت دراسة (Hopkin 2018) إلى أهمية إدارة المخاطر في المؤسسات المختلفة، حيث هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم إدارة المخاطر وأهميتها في تحسين قدرة المؤسسات على التعامل مع المخاطر المحتملة التي قد تواجهها في بيئة العمل. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الأدبيات المتعلقة بإدارة المخاطر في المؤسسات الصناعية والتنظيمية. وأظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق إدارة المخاطر يساعد المؤسسات على تحديد المخاطر المحتملة وتحليلها ووضع استراتيجيات مناسبة للتعامل معها قبل حدوثها، مما يساهم في تقليل الخسائر المحتملة وتحسين استمرارية الأعمال. وترتبط هذه الدراسة بموضوع البحث الحالي من حيث تركيزها على أهمية إدارة المخاطر كأداة إدارية تساعد المؤسسات على التعامل مع المخاطر المحتملة داخل بيئة العمل.

كما هدفت دراسة (Gambits 2019 & Hallowell) إلى تحليل دور برامج السلامة المهنية في تقليل المخاطر المهنية داخل بيئة العمل الصناعية، حيث استخدمت الدراسة المنهج الكمي من خلال تحليل بيانات الحوادث المهنية في عدد من المنشآت الصناعية. واعتمدت الدراسة على استخدام الاستبيانات وتحليل البيانات الإحصائية لقياس تأثير برامج السلامة المهنية على تقليل الحوادث الصناعية. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين تطبيق برامج السلامة المهنية وانخفاض معدلات الحوادث الصناعية داخل المنشآت الصناعية. كما أشارت الدراسة إلى أن التدريب المستمر للعاملين على إجراءات السلامة المهنية يساهم بشكل كبير في تقليل المخاطر المهنية داخل بيئة العمل. وتكمن علاقة هذه الدراسة بالبحث الحالي في تأكيدها على أهمية تطبيق ممارسات السلامة وإدارة المخاطر في تقليل الحوادث الصناعية داخل المنشآت الصناعية.

وفي دراسة أخرى، تناولت دراسة (Geradts 2020 & Bocken) موضوع الابتكار والاستدامة في المؤسسات الصناعية، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل دور الابتكار في تحسين الأداء البيئي والتشغيلي داخل المؤسسات الصناعية. واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي من خلال تحليل مجموعة من الحالات التطبيقية في عدد من الشركات الصناعية. وأظهرت نتائج الدراسة أن المؤسسات التي تطبق استراتيجيات حديثة في إدارة العمليات وتحليل المخاطر تكون أكثر قدرة على تحسين كفاءة استخدام الموارد وتقليل الهدر الناتج عن الأخطاء التشغيلية. وترتبط هذه الدراسة بموضوع البحث الحالي من حيث تركيزها على أهمية تبني الممارسات الإدارية الحديثة، مثل إدارة المخاطر، في تحسين الأداء التشغيلي داخل المؤسسات الصناعية.

كما تناولت دراسة (Abubakar 2020 & Alshuwaikhat) موضوع التنمية الصناعية المستدامة في المملكة العربية السعودية، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل التحديات التي تواجه القطاع الصناعي في تحقيق الاستدامة البيئية والتشغيلية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل التقارير الصناعية والدراسات المتعلقة بالقطاع الصناعي في

المملكة العربية السعودية. وأظهرت نتائج الدراسة أن تطبيق ممارسات الإدارة الحديثة، بما في ذلك إدارة المخاطر والالتزام بمعايير السلامة المهنية، يسهم في تحسين الأداء البيئي والتشغيلي داخل المؤسسات الصناعية. كما أكدت الدراسة على أهمية تعزيز ثقافة السلامة المهنية داخل المنشآت الصناعية من أجل تقليل الحوادث الصناعية وتحسين بيئة العمل. وترتبط هذه الدراسة بموضوع البحث الحالي من حيث تركيزها على القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية وأهمية تطبيق ممارسات إدارة المخاطر لتحقيق الاستدامة التشغيلية.

كما هدفت دراسة (Zio 2021) إلى تحليل دور إدارة المخاطر في تحسين استمرارية الأعمال داخل المؤسسات الصناعية، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي من خلال دراسة مجموعة من النماذج المستخدمة في تقييم المخاطر الصناعية. وأظهرت نتائج الدراسة أن المؤسسات التي تعتمد على أنظمة متقدمة لإدارة المخاطر تكون أكثر قدرة على التعامل مع الأزمات والمخاطر المحتملة، كما تكون أكثر قدرة على الحفاظ على استمرارية العمليات التشغيلية. كما أكدت الدراسة أن وجود نظام فعال لإدارة المخاطر يساعد المؤسسات على تقليل التوقفات المفاجئة في العمليات الإنتاجية وتحسين استقرار العمليات التشغيلية. وترتبط هذه الدراسة بموضوع البحث الحالي من حيث تركيزها على العلاقة بين إدارة المخاطر واستمرارية العمليات الإنتاجية داخل المؤسسات الصناعية.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح أن معظم الدراسات ركزت على أهمية إدارة المخاطر والسلامة المهنية في تقليل المخاطر الصناعية وتحسين كفاءة العمليات التشغيلية داخل المؤسسات الصناعية. كما أظهرت نتائج العديد من الدراسات وجود علاقة إيجابية بين تطبيق أنظمة إدارة المخاطر وانخفاض معدلات الحوادث الصناعية داخل بيئة العمل.

ومع ذلك، تشير هذه الدراسات إلى أن هناك اختلافاً في تركيزها على بعض الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة، حيث ركزت بعض الدراسات على السلامة المهنية فقط، بينما ركزت دراسات أخرى على إدارة المخاطر أو استمرارية الأعمال بشكل منفصل. كما أن بعض هذه الدراسات أجريت في سياقات صناعية مختلفة خارج المملكة العربية السعودية، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى إجراء دراسات تتناول العلاقة بين إدارة المخاطر والحوادث الصناعية واستمرارية الإنتاج في سياق المنشآت الصناعية في المملكة العربية السعودية.

وبناءً على ذلك، يسعى البحث الحالي إلى سد هذه الفجوة من خلال دراسة دور إدارة المخاطر في تقليل الحوادث الصناعية وتحسين استمرارية الإنتاج في المنشآت الصناعية في المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال تحليل العلاقة بين تطبيق إدارة المخاطر ومستوى الحوادث الصناعية وتأثير ذلك على استمرارية العمليات الإنتاجية داخل المنشآت الصناعية.

الفجوة البحثية

من خلال استعراض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع إدارة المخاطر والسلامة المهنية في المؤسسات الصناعية، يتضح أن معظم هذه الدراسات أكدت على أهمية إدارة المخاطر في تقليل الحوادث الصناعية وتحسين مستوى السلامة داخل بيئة العمل. كما أشارت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين تطبيق أنظمة إدارة المخاطر وتحسين الأداء التشغيلي واستمرارية الأعمال داخل المنشآت الصناعية.

وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات، إلا أن معظمها ركز على دراسة إدارة المخاطر أو السلامة المهنية بشكل منفصل، دون الربط بشكل متكامل بين إدارة المخاطر وتقليل الحوادث الصناعية وتأثير ذلك على استمرارية الإنتاج داخل المنشآت الصناعية.

كما أن غالبية الدراسات السابقة أجريت على نطاق عام، سواء على مستوى دولي أو على مستوى المملكة العربية السعودية، دون التركيز على دراسات ميدانية في مناطق محددة. وبشكل خاص، لا تزال الدراسات التي تناولت موضوع إدارة المخاطر في منطقة حائل محدودة، مما يشير إلى وجود فجوة بحثية تتعلق بدراسة هذا الموضوع في سياق بيئة صناعية محلية محددة.

إضافة إلى ذلك، فإن بعض الدراسات السابقة اعتمدت على منهجيات محدودة أو عينات صغيرة، مما قد يؤثر على إمكانية تعميم النتائج، الأمر الذي يبرز الحاجة إلى إجراء دراسة تعتمد على بيانات ميدانية وتحليل إحصائي لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة بشكل أكثر دقة.

وبناءً على ما سبق، تتمثل الفجوة البحثية في الحاجة إلى دراسة دور إدارة المخاطر في تقليل الحوادث الصناعية وتحسين استمرارية الإنتاج داخل المنشآت الصناعية في منطقة حائل، من خلال تحليل العلاقة بين تطبيق إدارة المخاطر ومستوى الحوادث الصناعية وتأثير ذلك على استمرارية العمليات الإنتاجية.

المنطلقات النظرية للدراسة

تعتمد الدراسات العلمية في مجال الإدارة والعلوم التنظيمية على مجموعة من الأطر والنظريات التي تساعد في تفسير الظواهر المختلفة وتحليل العلاقات بين المتغيرات المدروسة. ويعد الإطار النظري أحد العناصر الأساسية في البحث العلمي، حيث يوفر الأساس المفاهيمي الذي تستند إليه الدراسة في تفسير نتائجها وربطها بالمفاهيم والنظريات العلمية ذات الصلة. وفي ضوء موضوع الدراسة الحالي، الذي يتناول دور إدارة المخاطر في تقليل الحوادث الصناعية وتحسين استمرارية الإنتاج في المنشآت الصناعية في المملكة العربية السعودية في منطقة حائل، فإن الدراسة تستند إلى مجموعة من النظريات الإدارية والتنظيمية التي تساعد في تفسير العلاقة بين إدارة المخاطر والسلامة المهنية واستمرارية العمليات الإنتاجية داخل المؤسسات الصناعية.

ومن أبرز النظريات التي يمكن الاستناد إليها في هذه الدراسة نظرية إدارة المخاطر المؤسسية، ونظرية أصحاب المصلحة، ونظرية استمرارية الأعمال، حيث تساعد هذه النظريات في تقديم تفسير علمي للعلاقة بين تطبيق ممارسات إدارة المخاطر وتحسين الأداء التشغيلي داخل المنشآت الصناعية.

أولاً: نظرية إدارة المخاطر المؤسسية (Enterprise Risk Management)

تعد نظرية إدارة المخاطر المؤسسية من أهم النظريات التي تفسر كيفية تعامل المؤسسات مع المخاطر المختلفة التي قد تواجهها في بيئة العمل. وتشير هذه النظرية إلى أن المؤسسات تواجه مجموعة متنوعة من المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق أهدافها الاستراتيجية والتشغيلية، ولذلك فإن وجود نظام متكامل لإدارة المخاطر يساعد المؤسسات على التعرف على هذه المخاطر وتحليلها ووضع الخطط المناسبة للتعامل معها.

وتقوم إدارة المخاطر المؤسسية على مجموعة من الخطوات الأساسية التي تبدأ بتحديد المخاطر المحتملة داخل المؤسسة، ثم تحليل هذه المخاطر وتقييم مستوى تأثيرها على العمليات التشغيلية، ومن ثم وضع الإجراءات الوقائية المناسبة للحد من أثارها السلبية. كما تساهم إدارة المخاطر في تحسين عملية اتخاذ القرار داخل المؤسسات، حيث توفر المعلومات اللازمة للإدارة حول طبيعة المخاطر المحتملة ومستوى تأثيرها على أداء المؤسسة.

وفي سياق المنشآت الصناعية، تعد إدارة المخاطر من الأدوات المهمة التي تساعد المؤسسات على تقليل الحوادث الصناعية وتحسين مستوى السلامة المهنية داخل بيئة العمل. كما أن تطبيق نظام فعال لإدارة المخاطر يساعد في تقليل التوقف المفاجئ في العمليات الإنتاجية، مما يساعد على تعزيز استمرارية الإنتاج وتحقيق الاستقرار التشغيلي داخل المنشآت الصناعية.

ثانياً: نظرية أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory)

تعد نظرية أصحاب المصلحة من النظريات المهمة في مجال الإدارة، حيث تركز هذه النظرية على أهمية مراعاة مصالح جميع الأطراف المرتبطة بالمؤسسة، مثل العاملين والإدارة والمستثمرين والمجتمع المحلي والجهات التنظيمية. وتشير هذه النظرية إلى أن نجاح المؤسسة لا يعتمد فقط على تحقيق الأرباح، بل يتطلب أيضاً الاهتمام بسلامة العاملين وحماية البيئة وتحقيق المسؤولية الاجتماعية.

وفي سياق المؤسسات الصناعية، تعد سلامة العاملين من أهم القضايا التي يجب أن تحظى باهتمام الإدارة، حيث إن العاملين يمثلون أحد أهم أصحاب المصلحة داخل المؤسسة. ولذلك فإن تطبيق أنظمة فعالة لإدارة المخاطر والسلامة المهنية يساهم في حماية العاملين من المخاطر المهنية التي قد يتعرضون لها داخل بيئة العمل.

كما أن الالتزام بتطبيق ممارسات إدارة المخاطر يساهم في تعزيز ثقة العاملين بالمؤسسة وتحسين بيئة العمل داخل المنشأة، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على مستوى الإنتاجية والأداء التنظيمي. وبناءً على ذلك، فإن تطبيق إدارة المخاطر داخل المؤسسات الصناعية يعد أحد الوسائل المهمة لتحقيق التوازن بين مصالح المؤسسة ومصالح العاملين والمجتمع.

ثالثاً: نظرية استمرارية الأعمال (Business Continuity Theory)

تركز نظرية استمرارية الأعمال على قدرة المؤسسات على الاستمرار في أداء أنشطتها التشغيلية حتى في ظل وجود المخاطر أو الأزمات التي قد تواجهها. وتشير هذه النظرية إلى أن المؤسسات التي تمتلك أنظمة فعالة لإدارة المخاطر تكون أكثر قدرة على التعامل مع الأحداث غير المتوقعة والحفاظ على استمرارية عملياتها التشغيلية.

وفي المؤسسات الصناعية، قد تؤدي الحوادث الصناعية أو الأعطال الفنية أو المخاطر التشغيلية إلى تعطل العمليات الإنتاجية داخل المنشأة. ولذلك فإن تطبيق أنظمة إدارة المخاطر يساعد المؤسسات على الاستعداد لمواجهة هذه المخاطر من خلال وضع خطط استباقية تهدف إلى تقليل تأثير هذه المخاطر على العمليات التشغيلية.

كما تساهم إدارة المخاطر في تعزيز قدرة المؤسسات الصناعية على الاستجابة السريعة للأحداث غير المتوقعة وتقليل التوقفات الإنتاجية الناتجة عن الحوادث الصناعية. وبذلك فإن إدارة المخاطر تعد أحد الأدوات الأساسية التي تساعد المؤسسات على تحقيق استمرارية الإنتاج وتحقيق الاستقرار التشغيلي داخل بيئة العمل الصناعية.

تطبيق الإطار النظري في الدراسة الحالية

تستند الدراسة الحالية إلى هذه النظريات الثلاث في تفسير العلاقة بين إدارة المخاطر والحوادث الصناعية واستمرارية الإنتاج داخل المنشآت الصناعية في منطقة حائل. حيث تعتمد الدراسة على نظرية إدارة المخاطر المؤسسية في تفسير كيفية تحديد المخاطر الصناعية وتحليلها ووضع الإجراءات المناسبة للتقليل منها. كما تعتمد الدراسة على نظرية أصحاب المصلحة في توضيح أهمية حماية العاملين وتحسين بيئة العمل داخل المنشآت الصناعية من خلال تطبيق ممارسات إدارة المخاطر والسلامة المهنية.

أما نظرية استمرارية الأعمال فتساعد في تفسير العلاقة بين إدارة المخاطر واستمرارية الإنتاج داخل المؤسسات الصناعية، حيث إن تطبيق أنظمة فعالة لإدارة المخاطر يساهم في تقليل الحوادث الصناعية وتقليل التوقفات المفاجئة في العمليات الإنتاجية، مما يساعد على تعزيز استمرارية الإنتاج وتحقيق الاستقرار التشغيلي داخل المنشآت الصناعية.

وبناءً على ذلك، فإن الإطار النظري للدراسة يوفر الأساس العلمي الذي يمكن من خلاله تحليل العلاقة بين إدارة المخاطر وتقليل الحوادث الصناعية وتحسين استمرارية الإنتاج داخل المنشآت الصناعية في المملكة العربية السعودية في منطقة حائل، كما يساعد في تفسير نتائج الدراسة وربطها بالمفاهيم والنظريات الإدارية ذات الصلة.

المنهجية وطرق البحث

تعتمد هذه الدراسة على منهجية علمية منظمة تهدف إلى تحليل دور إدارة المخاطر في تقليل الحوادث الصناعية وتحسين استمرارية الإنتاج في المنشآت الصناعية في المملكة العربية السعودية في منطقة حائل. وتعد المنهجية البحثية من العناصر الأساسية في أي دراسة علمية، حيث توضح الأسلوب الذي يتبعه الباحث في جمع البيانات وتحليلها من أجل الوصول إلى نتائج علمية يمكن الاعتماد عليها في تفسير الظاهرة محل الدراسة. وبناءً على طبيعة موضوع الدراسة وأهدافها وتساولاتها، تم اختيار نوع البحث والمنهج المناسبين لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها.

أولاً: نوع البحث

تنتمي هذه الدراسة إلى البحوث الوصفية التحليلية، حيث يهدف هذا النوع من البحوث إلى وصف الظاهرة محل الدراسة وتحليلها بشكل علمي من خلال جمع البيانات المتعلقة بها وتحليلها للوصول إلى نتائج تساعد في فهم طبيعة العلاقات بين المتغيرات المختلفة. ويعد البحث الوصفي من أكثر أنواع البحوث استخداماً في الدراسات الإدارية والتنظيمية، نظراً لقدرته على تقديم صورة واضحة عن الظواهر التنظيمية وتحليل العوامل المؤثرة فيها.

كما يمكن تصنيف هذه الدراسة ضمن البحوث التطبيقية، حيث تسعى إلى تطبيق المفاهيم والنظريات المتعلقة بإدارة المخاطر على واقع المنشآت الصناعية في المملكة العربية السعودية، وذلك بهدف تحليل دور إدارة المخاطر في تقليل الحوادث الصناعية وتحسين استمرارية الإنتاج داخل المؤسسات الصناعية. وتهدف الدراسة أيضاً إلى تقديم توصيات عملية يمكن أن تستفيد منها المنشآت الصناعية في تطوير أنظمة إدارة المخاطر وتحسين مستوى السلامة المهنية داخل بيئة العمل.

ثانياً: منهج البحث

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الكمي، حيث يتم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة، وذلك بهدف قياس العلاقة بين متغيرات الدراسة المتمثلة في إدارة المخاطر والحوادث الصناعية واستمرارية الإنتاج في المنشآت الصناعية. ويعد المنهج الكمي من المناهج الشائعة في الدراسات الإدارية والتنظيمية، حيث يعتمد على جمع البيانات الرقمية وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة من أجل اختبار الفرضيات والتحقق من العلاقات بين المتغيرات المختلفة.

ويتيح استخدام المنهج الكمي إمكانية تحليل البيانات بطريقة موضوعية ودقيقة، كما يساعد في قياس درجة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة. وفي هذه الدراسة، يتم استخدام

المنهج الكمي لتحليل تأثير تطبيق إدارة المخاطر على تقليل الحوادث الصناعية وتحسين استمرارية الإنتاج داخل المنشآت الصناعية في المملكة العربية السعودية في منطقة حائل.

ثالثاً: خطة البحث وخطوات التنفيذ

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من الخطوات المنهجية المنظمة التي تهدف إلى تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، ويمكن تلخيص هذه الخطوات فيما يلي:

1. تحديد مشكلة الدراسة
تبدأ الدراسة بتحديد مشكلة البحث المتعلقة بدور إدارة المخاطر في تقليل الحوادث الصناعية وتحسين استمرارية الإنتاج في المنشآت الصناعية في المملكة العربية السعودية في منطقة حائل، وذلك من خلال مراجعة الأدبيات العلمية والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.
2. مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة
يتم في هذه المرحلة مراجعة مجموعة من الدراسات السابقة والكتب العلمية والتقارير المتعلقة بإدارة المخاطر والسلامة المهنية والحوادث الصناعية، وذلك بهدف بناء الإطار النظري للدراسة وتحديد الفجوة البحثية التي يسعى البحث الحالي إلى معالجتها.
3. تحديد متغيرات الدراسة وصياغة الفرضيات
في هذه المرحلة يتم تحديد المتغيرات الأساسية للدراسة، حيث تمثل إدارة المخاطر المتغير المستقل، بينما تمثل الحوادث الصناعية واستمرارية الإنتاج المتغيرات التابعة. كما يتم صياغة الفرضيات البحثية التي سيتم اختبارها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.
4. تصميم أداة الدراسة
يتم تصميم استبانة يتضمن مجموعة من الأسئلة التي تهدف إلى قياس مستوى تطبيق إدارة المخاطر داخل المنشآت الصناعية، إضافة إلى قياس تأثير ذلك على تقليل الحوادث الصناعية وتحسين استمرارية الإنتاج.
5. جمع البيانات من عينة الدراسة
يتم توزيع الاستبانة على مجموعة من العاملين في المنشآت الصناعية في المملكة العربية السعودية في منطقة حائل، وذلك بهدف جمع البيانات اللازمة لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة.
6. تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية
بعد جمع البيانات يتم تحليلها باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة من أجل اختبار الفرضيات وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة.
7. استخلاص النتائج وتقديم التوصيات
في هذه المرحلة يتم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها وربطها بالإطار النظري والدراسات السابقة، إضافة إلى تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تساعد المنشآت الصناعية على تحسين أنظمة إدارة المخاطر وتقليل الحوادث الصناعية وتعزيز استمرارية الإنتاج.

وبناءً على هذه المنهجية، تسعى الدراسة إلى تقديم تحليل علمي شامل لدور إدارة المخاطر في تقليل الحوادث الصناعية وتحسين استمرارية الإنتاج في المنشآت الصناعية في المملكة العربية السعودية في منطقة حائل، وذلك من خلال الاعتماد على أساليب بحثية منظمة تساعد في الوصول إلى نتائج علمية دقيقة يمكن الاستفادة منها في تطوير الممارسات الإدارية المتعلقة بإدارة المخاطر داخل المؤسسات الصناعية.

مجتمع وعينة الدراسة

أولاً: مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المنشآت الصناعية العاملة في منطقة حائل في المملكة العربية السعودية، حيث تم اختيار هذا المجتمع نظراً لارتباطه المباشر بموضوع الدراسة الذي يتناول دور إدارة المخاطر في تقليل الحوادث الصناعية وتحسين استمرارية الإنتاج داخل بيئة العمل الصناعية.

كما يمثل هذا المجتمع بيئة مناسبة لدراسة تطبيق ممارسات إدارة المخاطر، نظراً لوجود أنشطة صناعية متنوعة تتطلب الالتزام بإجراءات السلامة المهنية وتقليل المخاطر التشغيلية.

عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة من عدد من المنشآت الصناعية في منطقة حائل، حيث تم توزيع الاستبانة على (120) فرداً من العاملين في هذه المنشآت، وذلك بهدف الحصول على بيانات كافية لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة.

وشملت العينة العاملين في المجالات المرتبطة بموضوع الدراسة، مثل الإدارة والتشغيل والسلامة المهنية، وذلك لضمان الحصول على بيانات دقيقة تعكس واقع تطبيق إدارة المخاطر داخل بيئة العمل الصناعية.

طريقة اختيار العينة

تم استخدام العينة العشوائية البسيطة في اختيار المشاركين من العاملين داخل المنشآت الصناعية في منطقة حائل، وذلك لضمان تمثيل مجتمع الدراسة بشكل مناسب وتقليل التحيز في النتائج.

أدوات الدراسة

تعتمد الدراسة الحالية على مجموعة من الأدوات العلمية لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن تساؤلاته. وتعد أدوات جمع البيانات من العناصر الأساسية في المنهجية البحثية، حيث تساعد في الحصول على معلومات دقيقة حول الظاهرة محل الدراسة. وبناءً على طبيعة هذه الدراسة التي تهدف إلى تحليل دور إدارة المخاطر في تقليل الحوادث الصناعية وتحسين استمرارية الإنتاج في المنشآت الصناعية في منطقة حائل، فقد تم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة.

أولاً: الاستبانة

يعد الاستبانة من أكثر الأدوات استخداماً في الدراسات الإدارية والتنظيمية، حيث يتيح للباحث جمع البيانات من عدد كبير من الأفراد بطريقة منظمة تساعد في تحليل العلاقات بين متغيرات الدراسة. وقد تم تصميم الاستبانة في هذه الدراسة بهدف قياس مستوى تطبيق إدارة المخاطر داخل المنشآت الصناعية، إضافة إلى قياس تأثير ذلك على تقليل الحوادث الصناعية وتحسين استمرارية الإنتاج.

وقد تم إعداد الاستبانة بالاعتماد على مراجعة الأدبيات العلمية والدراسات السابقة المتعلقة بإدارة المخاطر والسلامة المهنية في المؤسسات الصناعية، وذلك لضمان أن تتضمن فقرات الاستبانة الجوانب الأساسية المرتبطة بمتغيرات الدراسة.

ويتكون الاستبانة من ثلاثة أجزاء رئيسية، وهي كما يلي:

الجزء الأول: البيانات الديموغرافية

يتضمن هذا الجزء مجموعة من الأسئلة التي تهدف إلى التعرف على الخصائص العامة لأفراد عينة الدراسة، مثل العمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، وطبيعة العمل داخل المنشأة الصناعية. ويساعد هذا الجزء في تقديم وصف عام لعينة الدراسة وتحليل البيانات وفقاً للخصائص الديموغرافية للمشاركين.

الجزء الثاني: إدارة المخاطر

يتضمن هذا الجزء مجموعة من العبارات التي تهدف إلى قياس مستوى تطبيق إدارة المخاطر داخل المنشآت الصناعية. وتشمل هذه العبارات الجوانب المتعلقة بتحديد المخاطر الصناعية وتحليلها وتقييمها، إضافة إلى الإجراءات الوقائية التي تتخذها المؤسسات للحد من المخاطر المهنية داخل بيئة العمل. ويتكون هذا الجزء من عدد من البنود التي تقيس مستوى تطبيق ممارسات إدارة المخاطر داخل المنشآت الصناعية.

الجزء الثالث: الحوادث الصناعية واستمرارية الإنتاج

يتضمن هذا الجزء مجموعة من العبارات التي تهدف إلى قياس تأثير تطبيق إدارة المخاطر على تقليل الحوادث الصناعية داخل بيئة العمل، إضافة إلى قياس مدى تأثير ذلك على استمرارية العمليات الإنتاجية داخل المنشآت الصناعية. وتشمل هذه العبارات الجوانب المتعلقة بمستوى السلامة المهنية داخل المنشأة، ومدى تأثير الحوادث الصناعية على الإنتاج، إضافة إلى قدرة المؤسسة على التعامل مع المخاطر التشغيلية.

وقد تم استخدام مقياس ليكر الخماسي لقياس استجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة، حيث تتدرج الإجابات بين (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، وذلك بهدف قياس اتجاهات أفراد العينة نحو العبارات الواردة في الاستبانة.

ثانياً: اختبار صدق وثبات الأداة

لضمان دقة أداة الدراسة وصلاحيته لقياس متغيرات البحث، تم إخضاع الاستبانة لعدد من الاختبارات العلمية المتعلقة بالصدق والثبات، وذلك على النحو التالي:

صدق الأداة

تم التأكد من صدق الاستبانة من خلال عرضه على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجال الإدارة وإدارة المخاطر والسلامة المهنية، وذلك بهدف التأكد من مدى وضوح فقرات الاستبانة ومدى ارتباطها بمتغيرات الدراسة. وقد تم إجراء التعديلات اللازمة على بعض الفقرات بناءً على ملاحظات المحكمين لضمان ملاءمة الأداة لأهداف الدراسة.

ثبات الأداة

تم اختبار ثبات الاستبانة باستخدام معامل كرو نباخ ألفا (Cronbach Alpha)، والذي يعد من أكثر الأساليب الإحصائية استخداماً لقياس درجة الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة. ويساعد هذا الاختبار في التأكد من أن فقرات الاستبانة تقيس المفهوم نفسه بشكل متناسق، مما يعزز من موثوقية الأداة المستخدمة في جمع البيانات.

وبذلك يمكن القول إن أداة الدراسة تتمتع بدرجة مناسبة من الصدق والثبات، الأمر الذي يجعلها صالحة لجمع البيانات وتحليلها بما يحقق أهداف الدراسة.

أساليب التحليل الإحصائي

بعد جمع البيانات من أفراد عينة الدراسة باستخدام الاستبانة، سيتم تحليل البيانات باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة التي تساعد في تفسير البيانات واختبار فرضيات الدراسة. وتعد عملية التحليل الإحصائي من الخطوات الأساسية في البحث العلمي، حيث تساعد في تحويل البيانات الأولية إلى معلومات يمكن من خلالها تفسير العلاقات بين متغيرات الدراسة والوصول إلى نتائج علمية دقيقة.

وسيتم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات التي سيتم جمعها من أفراد عينة الدراسة، حيث يعد هذا البرنامج من أكثر البرامج استخداماً في الدراسات الإدارية والاجتماعية لما يوفره من أدوات إحصائية تساعد في تحليل البيانات بطريقة دقيقة وموضوعية.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها واختبار فرضياتها، سيتم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية، وهي كما يلي:

أولاً: الإحصاء الوصفي

سيتم استخدام الإحصاء الوصفي بهدف وصف خصائص عينة الدراسة وتحليل البيانات الأولية المتعلقة بمتغيرات الدراسة. ويشمل ذلك استخدام مجموعة من المقاييس الإحصائية، مثل:

- التكرارات والنسب المئوية: وذلك لوصف الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة مثل العمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، وطبيعة العمل داخل المنشأة الصناعية.
- المتوسط الحسابي: وذلك لقياس متوسط استجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة المتعلقة بمتغيرات الدراسة.
- الانحراف المعياري: وذلك لقياس درجة تشتت استجابات أفراد العينة حول المتوسط الحسابي.

ثانياً: اختبار الثبات والصدق

سيتم استخدام معامل كرو نباخ ألفا (Cronbach Alpha) لقياس درجة الثبات والاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة، حيث يساعد هذا الاختبار في التأكد من مدى موثوقية أداة الدراسة وقدرتها على قياس متغيرات البحث بشكل دقيق.

ثالثاً: تحليل الارتباط

سيتم استخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لقياس قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة، وذلك بهدف تحليل العلاقة بين تطبيق إدارة المخاطر وتقليل الحوادث الصناعية واستمرارية الإنتاج في المنشآت الصناعية.

رابعاً: تحليل الانحدار

سيتم استخدام تحليل الانحدار الخطي لدراسة تأثير المتغير المستقل المتمثل في إدارة المخاطر على المتغيرات التابعة المتمثلة في الحوادث الصناعية واستمرارية الإنتاج داخل المنشآت الصناعية. ويساعد هذا التحليل في قياس مدى تأثير إدارة المخاطر في تقليل الحوادث الصناعية وتحسين استمرارية العمليات الإنتاجية.

ومن خلال استخدام هذه الأساليب الإحصائية سيتم تحليل البيانات التي يتم جمعها من أفراد عينة الدراسة واختبار فرضيات البحث، مما يساعد في الوصول إلى نتائج علمية يمكن الاعتماد عليها في تفسير العلاقة بين إدارة المخاطر والحوادث الصناعية واستمرارية الإنتاج في المنشآت الصناعية في المملكة العربية السعودية.

حدود الدراسة

تحدد الدراسة الحالية بعدد من الحدود التي توضح نطاق البحث والإطار الذي يتم من خلاله دراسة موضوع دور إدارة المخاطر في تقليل الحوادث الصناعية وتحسين استمرارية الإنتاج في المنشآت الصناعية في منطقة حائل في المملكة العربية السعودية، وذلك على النحو التالي:

أولاً: المجال البشري

يشمل المجال البشري للدراسة مجتمع الدراسة والعينة التي سيتم اختيارها لجمع البيانات وتحليلها. ويتمثل مجتمع الدراسة في المنشآت الصناعية العاملة في منطقة حائل في المملكة العربية السعودية، حيث تعد هذه المنشآت من القطاعات المهمة التي تعتمد على العمليات الإنتاجية الصناعية، والتي قد تواجه العديد من المخاطر المهنية داخل بيئة العمل.

أما عينة الدراسة فتتكون من عدد من العاملين في المنشآت الصناعية في منطقة حائل، حيث تم توزيع الاستبانة على (120) فرداً من العاملين في هذه المنشآت، خاصة العاملين في مجالات الإدارة والتشغيل والسلامة المهنية، وذلك بهدف الحصول على بيانات تعكس واقع تطبيق إدارة المخاطر داخل بيئة العمل الصناعية.

وقد تم اختيار العينة باستخدام العينة العشوائية البسيطة، وذلك لإتاحة الفرصة لجميع أفراد مجتمع الدراسة للمشاركة، مما يسهم في زيادة دقة النتائج وتقليل التحيز.

ثانياً: المجال المكاني

يقتصر المجال المكاني لهذه الدراسة على منطقة حائل في المملكة العربية السعودية، حيث يتم تطبيق الدراسة على عدد من المنشآت الصناعية الموجودة في المنطقة. وتم اختيار منطقة حائل نظراً لوجود أنشطة صناعية متنوعة فيها، مما يجعلها بيئة مناسبة لدراسة موضوع إدارة المخاطر وتقليل الحوادث الصناعية وتحسين استمرارية الإنتاج داخل المنشآت الصناعية.

كما تتميز منطقة حائل بوجود عدد من المنشآت الصناعية التي تتطلب تطبيق إجراءات السلامة المهنية وإدارة المخاطر، مما يعزز من أهمية إجراء هذه الدراسة في هذا السياق.

ثالثاً: المجال الزمني

يتحدد المجال الزمني لهذه الدراسة بالفترة الممتدة من عام 2023 إلى عام 2024، حيث تمثل هذه الفترة الإطار الزمني الذي يتم خلاله إعداد الدراسة وتحليل موضوعها.

كما تم جمع بيانات الدراسة خلال الربع الثاني من عام 2024، وذلك من خلال توزيع الاستبيانات على أفراد عينة الدراسة في المنشآت الصناعية في منطقة حائل.

ويساعد تحديد الإطار الزمني للدراسة في تنظيم عملية جمع البيانات وتحليلها بما يحقق أهداف الدراسة بدقة.

المراجع

- Hopkin, P. (2018). Fundamentals of Risk Management. Kogan Page.
- Zio, E. (2021). Risk Analysis and Management in Industrial Systems. Springer.
- International Labour Organization. (2023). Global report on occupational safety and health. Geneva.
- ISO. (2018). ISO 45001: Occupational health and safety management systems. Geneva.
- Alshuwaikhat, H., & Abubakar, I. (2020). Sustainable development in Saudi Arabia. Sustainability, 12(5).
- Bocken, N., & Geradts, T. (2020). Business model innovation. Journal of Cleaner Production.
- Hallowell, M., & Gambatese, J. (2019). Safety risk mitigation. Journal of Safety Research.
- Rahman, M. (2022). Enterprise risk management and performance. Journal of Business Management.
- Mutegi, T. (2023). Workplace safety and productivity. Cogent Business & Management.
- Di Gravio, G., & Patriarca, R. (2020). Risk management and performance. International Journal of Risk Assessment.
- Van Wassenhove, W. (2022). Industrial risk management. Safety Science.
- وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية. (2022). التقرير السنوي للأداء الصناعي. الرياض.
- الهيئة السعودية للمدن الصناعية (مدن). (2023). تقرير السلامة الصناعية. الرياض.
- Occupational Safety and Health Administration (OSHA). (2022). Workplace safety guidelines.

World Health Organization (WHO). (2021). Occupational health and safety report.